الحركة الفقهية في المغرب الأوسط
بين القرن السابع والتاسع الهجري/ الثالث عشر والخامس عشر الميلادي

حياة سيدي صالح
أستاذة مساعدة في كلية العلوم الإنسانية
جامعة "الجيلالي بونعامة"
خميس مليانة – الجمهورية الجزائرية

بيانات الأطروحة
أطروحة دكتوراه تاريخ وسيط
جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر (٢)
قسم التاريخ

الباحث: عبد القادر بوعقادة
إشراف :أ.د. موسى لقبال
١١٨٦ صفحة - الجزائر ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:
العصر الوسيط، المغرب الأوسط، التاريخ والفقه، المدرسة الفقهية الإفريقية

معرّف الوثيقة الرقمي: 10.12816/0051265 DOI

مُقَدِّمَةٌ

يحتاج البحث في العلاقة بين "التاريخ والفقه" إلى دراسة خصوصًا على مستوى المغرب الأوسط، حيث لم يحض هذا التوجه بالعناية، واقتصر الباحثون على دراسة شخصيات فقهية، أو علم من العلوم، أو التطرق إلى الصراع المذهبي. كما أنّ الاستشراقيين أخلطوا بين الحركة الفقهية والتصوف، فكان الفقه عنصرًا هامشيًا، وقد سايرهم في هذا الدارسون لوقائع الحركة الثقافية ببلاد المغرب. والأطروحة تجيب على عدد من المسائل الخاصة بتاريخ الفقه في المغرب الأوسط، كتحقيب الحركة الفقهية ببلاد المغرب، وموقع المغرب الأوسط فيها، ومسألة التوجه المذهبي لهذا المجال الواسع من نهاية الفتح إلى قيام الدويلات، والعلاقة بين المتصوفة والفقهاء، ودخول المذاهب إلى بلاد المغرب، والتنقيب عن دور فقهاء المغرب الأوسط العلمي والاجتماعي والسياسي. ودراسة تاريخ التشريع لهذا المجال الذي تعتبر بجاية حاضرته الشرقية وتلمسان حاضرته الغربية، والواقع بين مدارس فقهية مالكية، إفريقية شرقًا وأندلسية وفاسية غربًا، وغرضي من هذا العمل أن يكون أرضية انطلاق لأبحاث في تاريخ الفقه والتشريع بالمغرب الأوسط. وقد حرصت على الالتزام بالشروط المنهجية المعتبرة في بناء البحث.

الحركة الفقهية في المغرب الأوسط

ازدانت مكتبة التاريخ ببحث قدمه الأستاذ عبد القادر بوعقادة، حينما تمّت مناقشة أطروحته لدكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط بجامعة الجزائر – قسم التاريخ-والموسومة بـ "الحركة الفقهية في المغرب الأوسط بين القرنين ٧و٩هـ – ١٣و١٥م "، يوم ١٧ جوان ٢٠١٥م وهذا بعد بحث دام أزيد من ست سنوات، تحت إشراف فقيد التاريخ الوسيط الدكتور موسى لقبال، ثم الدكتورة الفاضلة لطيفة بشاري، بمعية الدكتور المغربي القدير عبد الإله بنمليح عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة فاس. وقد دامت المناقشة إلى حدود أربع ساعات، استمتع فيها الحاضرون بمداخلات الدكاترة المناقشين وردود الباحث في جو علمي رائع. انتهى إلى إجازة الباحث بدرجة مشرف جدا مع التهنئة على العمل المميز، والجهد الواضح الذي بذله.

أشار الباحث في مقدمته إلى قيمة الفقه كنتاج للحضارة العربية الإسلامية، والذي برزت من خلاله القيمة التي أتيحت لعقل الإسلامي في تناول قضايا المجتمع والسلطة. وقد استرسل الباحث في التوطئة لموضوعه بالحديث عن الفقه الذي ظل يخضع لتطورات أفقيًا من حيث توسع مجاله الجغرافي، هذا الأخير الذي يحوي عادات وتقاليد وأعراف وأحداث، بات من الضروري على الفقهاء النظر في شأنها، وأمّا عموديًا فقد صار التعمق في المسائل المطروحة وإخضاعها لنصوص الشرع مع

عدم الإضرار بالعرف أمرًا ملحًا، استوجب عملاً دقيقًا ومنهجًا رصينًا، لا يتمكن منه إلاّ من امتلك أدوات الاجتهاد وآليات النظر، وترتب على هذا نشوء المذاهب. وإذا كانت الناس تحتكم إلى النبي (ﷺ) الذي ورث علمه الصحابة، وظهر ذلك في وحدة منسجمة، فإنّه فيما بعد قد انقسم الناس في رؤاهم إلى مذاهب وطوائف، وانحدر عن مذهبي أهل الفقه وأهل الحديث مذاهب شتى، انتهت زمن إغلاق باب الاجتهاد إلى مذاهب سنية أربعة ومذاهب أخرى كثيرة مندثرة.

وأكّد الباحث على أنّ الاختلاف الحاصل بين أصحاب المذاهب إنّما منشؤه المنهجية التي اتبعها كل صاحب مذهب، كما أنّ تأثيرات العلوم الأخرى كعلم الكلام وضروبه والمنطق ونحوه، وتأثيرات النزعات الباطنية كالزهد وسلوكه، والتصوف وطرقه قد تركت بصماتها على الفقه والفقهاء، من حيث التعاطي معها سلبًا أو إيجابًا، وهذا ما زاد في حدّة التمايز بين الفقهاء، فظهرت المذاهب.

ثم انتقل إلى الكلام عن بلاد المغرب التي شهدت الحراك نفسه الفقهي المتوافر بالمشرق، بفعل الرحلة العلمية أو الزيارة الدينية لأداء مناسك الحج، فكان انتقال الأفكار والمذاهب والمناهج منذ القرون الأولى للهجرة، وإذا كانت بلاد المغرب مصدر تلقي في المراحل الأولى، فإنّه مع مرور الزمن صارت مركز علم وفقه، له أعلام وتصانيف، ومدارس ذات تأثير على الحياة الفقهية والعلمية عمومًا. وانتفض علماء أمثال أسد بن الفرات وسحنون وأحمد بن نصر الداودي وأبو الوليد الباجي وابن حزم وأبو بكر بن العربي وابن رشد الجد والحفيد، ثم المقري الجدّ وعبد الرحمن ابن خلدون وأبو إسحاق الشاطبي وغيرهم من الأعلام بمصنفاتهم وآرائهم، يبرزون القيمة العلمية والرؤى الفقهية التي تميّزت بها بلاد المغرب، من خلال مدارس الفقه المحتواة ضمن المدرسة المالكية.

وإذا كانت المدرسة الفقهية الإفريقية والأندلسية قد أبانت عن أسبقيتهما في هذا الشأن، ممّا جعل الباحثين يسخّرون أقلامهم للبحث فيهما بما توفر لديهم من مصادر ومعطيات، فإنّ بقية البلاد وعلى رأسها المغرب الأوسط قد طالها الإغفال ليس على مستوى الفقه، بل مسّ الحياة الثقافية عموما، بسبب النقص الفاضح على مستوى المادة المصدرية، وهو ما دفع بالبعض إلى الحثّ على ضرورة البحث لرفع الغموض عن مجال واسع لا يمكن أن يُتجاوز، في ظل حركية فقهية مسّت البلاد المجاورة. وكان من بين من اهتم لهذا الشأن شيخ المؤرخين أبو القاسم سعدالله حينما ألف مصنفه الشهير "تاريخ الجزائر الثقافي من ق١٠ إلى ق١٤هـ" وهو من المصنفات الأولى التي أسست لهذا المنحى، وفتح الباب لأعمال جادة، كان منها ظهور دراسات في المراحل المتأخرة حملت همّ المسألة، وقامت بتسليط الضوء على مفاخر المغرب الأوسط.

يبيّن الباحث في هذا الشأن بأنّ أعلام المغرب الأوسط كانوا متوافرين، ومصنفاتهم موجودة معلومة، إلاّ أنّ البحث فيها بات يشوبه الاحتشام مما فوّت فرصا عديدة صار الباحثون يعملون على تداركها. ولذا جاءت محاولته تهدف إلى تعزيز جهد هؤلاء في سبيل إعطاء صورة تاريخية صادقة عن مجال واسع من بلاد المغرب، ألاّ وهو المغرب الأوسط. واستهدف من خلالها دراسة واقع الفقه والفقهاء، وتتبع أدوارهم من خلال تفحص تكوينهم ورحلاتهم ومشايخهم ومصنفاتهم وآرائهم وفتا ويهم ومواقفهم وتأثرهم وتأثيراتهم، وتوضيح مراتبهم ضمن مجموع فقهاء بلاد المغرب والمشرق. كما قام بتتبع حواضر العلم ومراكز الفهم وبيوتات الفقه لأجل معرفة المحاضن التي ترعرع فيها الفقه بالمغرب الأوسط، ولا شكّ أنّ الوافدين على حواضر المغرب الأوسط سواء بدافع التجارة، أو هروبًا من السلطان، أو من منطلق البعثات العلمية، وسواء كانوا من الأندلس والمغرب الأقصى، أو من بلاد المشرق حيث بلاد مصر والحجاز والعراق والشام، أو غيرها من البلاد، قد كان لهم الأثر الكبير من حيث انفتاح طلاب المغرب الأوسط على الجديد، أمّا بالنسبة للفقهاء فإنّ ظاهرة تلاقح الأفكار قد أبانت عن العديد من القدرات التي اكتسبها هؤلاء الأعلام من خلال رحلاتهم نحو المشرق أو الأندلس أو إفريقية، حيث عادوا بأفكار مبتكرة ومناهج بحث متنوعة، وفقه غزير، فأعطى ذلك ملمحًا لمدرسة المغرب الأوسط ولحاضرتيه بجاية وتلمسان. كما أنّه تتبع واقع المؤسسات التعليمية، وهياكل الدرس الفقهي المتعددة، والاطلاع على المصنفات والمدونات بكل أقسامها قد أبان عن تواجد حركة فقهية جادة ومؤثرة بالمغرب الأوسط.

تطرق البحث إلى العلاقة بين الفقهاء ومجتمعهم سواء بالحاضرة أو البادية من خلال تتبع السؤالات وجواباتها، وتفحّص العلاقة بين الفقهاء والسلطان، والفقهاء والصلحاء والزهاد ليبيّن مدى الارتباط الحاصل بين هؤلاء سواء زمن العشرة أو أيام النّفرة، وكيف تعاطي الفقهاء مع وقائع الناس وفق المنظور الشرعي، إذ اعتبر الفقهاء دوما مرجعا يضبط سلوكات المجتمع بكل أطيافه العامة منه والخاصة، الرعية والأمير، الجند وأهل الذمة وغيرهم.

ومن خلال هذا طرح الباحث **عدّة إشكاليات** ليجيب عنها في بحثه، فتوصيف الحركة الفقهية في بلاد المغرب الأوسط، وذكر تطوراتها عبر الزمن، والحديث عن بنيتها المتعددة العناصر، والأدوار التي تكفّل بأدائها فقهاء المغرب الأوسط في ظل التردي السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي بات ينخر جسم المغرب والأندلس عمومًا، وكيف تفاعل فقهاء المغرب الأوسط مع قضايا المجتمع والاقتصاد والسياسة، في ظل واقع اختلف عن بلاد المشرق؟

وإذا كانت القضايا الاجتماعية كالنزاع بين الحضر والبدو أو العلاقة بين الزوج وزجته ومشكلات الأسرة، وقضايا الميراث وآفات السحر والشعوذة والبدع وغيرها، أو القضايا الاقتصادية كأحوال السوق ومظاهر الغش في الدراهم و السّلع، ومصادرة الحق في المياه والرعي، والتعدي على الممتلكات، أو القضايا المشتركة بين المجتمع والاقتصاد كالآفات والمجاعات والأوبئة وما يعرف بالجوائ، أو سياسية كالنفرة والجهاد والإمامة والإمارة وولاية العهد أو العلاقة بين الدول، أو كانت فكرية علمية كالموقف من الكلام والمنطق ومن بعض المصنفات التي لا ترقى للفقهاء قد ظلت تطرح نفسها دومًا، فإنّ الفقيه صار من اللازم عليه أن يعطي بشأنها جوابات مع المحافظة على الأعراف والعادات التي تربط ذات المجتمع، فإلى أي مدى وفّق الفقيه في ذلك؟ وما طبيعة المنهج المقتدى به في تصريف المشكلات والتشريع للمجتمع؟ وهل اختلفت مناهجهم في التعاطي مع هذه المظاهر؟ ليخلص في الأخير إلى إشكال يجمع هذا كله بالنسبة لبلاد المغرب الأوسط حصره في مدى وجود مدرسة فقهية مغرب أوسطية يمكن رصدها من خلال الملمح الفقهي بشتى مظاهره، بحيث يمكن أن يتمايز بها عن باقي المدارس الأخرى؟

أوضح الباحث دوافع الاختيار لهذا الموضوع بأنّ شغف العلم وحبّ الاطلاع، والبحث عن تاريخ أمّة من خلال رجالها وعلمائها، كل ذلك كان أبرز دافع تخطى إلى الواجب الذي يحتّم على كل باحث القيام عليه، لأنّ التأسيس للكيانات يفترض أن يكون على قاعدة صلبة تتطلب التثبت والتمحيص، والبحث عن البنيات الدفينة الحقيقية، خصوصًا وأنّ الخراب طال المستندات بفعل عاديات الزمن وأيادي منتجي المحن. ويضاف إلى هذا كله تصاريح القدامى بعدم وجود علم يدرس في بلاد المغرب الأوسط، أو فقه يمكن أن يمثّل هذا الإقليم، وهو الوصف الذي وصل إليه العبدري الحيحي في موسومه "**الرحلة الحجازية**"، كما أشار كل من الذهبي والسخاوي أثناء حديثهما عن العلوم ببلاد المغرب، وعلم الأصول والحديث تحديدًا، بأنّه لا يوجد بهذا المجال من يتوسم فيه هذا المنحى. وقد تردد صدى هذا الحكم في كتابات المدرسة الفرنسية الاستعمارية، ولا تزال بعض الأفكار والطروحات تصبّ في هذا الاتجاه حتى من أبناء الجلدة. فعبد الكريم غلاب على جلالة قدره في تاريخ المغرب نجد قد تاه في تحليله لواقع هذا المجال الفسيح، وحاول أن يفرض الإزدواجية "المغربي والعربي" من منطلق الاستقلال أو الاتباع، ولمن الأفضلية، فقدّم نظرة تصب في إطار الصراع العربي المغربي "البربري"، ومن خلال ذلك نجده يقزم من شأن دول ويبرز قيمة أخرى، ويعطي ميزة لدولة على حساب أخرى، وهو طرح غير سديد باعتبار أن طبيعة الدول الإسلامية عصرئذ لم تكن لتذهب نحو الفصل بين عربي وغير عربي، فكان طرحه بهذا يجسد رؤية مدرسة ناقمة على كل ما هو عربي مشرقي، وهذا ما استوجب الوقوف عنده والردّ عليه، ومن خلال ذلك الردّ على من اصطف في الاتجاه الرامي إلى محو تاريخ أمة وأمجاد أعلام فقهاء، كان لهم من الباع ممّا أثر في القريب منهم والقاصي.

أشار الباحث إلى دوافع أخرى منها الاطلاع على تجارب الماضين من أهل المغرب الأوسط في التعامل مع المعضلات المتعددة، بما يعطي حلولا إضافية، وعملا يمكن أن يرجع إليه، ويقتدى به في ظل "**عمل أهل المغرب**". ولم يغفل الباحث حب المساهمة في بناء فكر اجتماعي من منظور تاريخي، وهذا بتقديم الخلفية التاريخية والبنية الكفيلة، ورسم رؤية تتسم بالموضوعية والدّقة والشمولية لواقع ظل دومًا يشكل مساحة واسعة لأحداث بارزة ومؤثرة في تاريخ المغرب الإسلامي والحوض المتوسط ومجمل جغرافية أفريقيا.

كما أنّه لم يغفل دافع إثراء هذا التخصص "**التاريخ والفقه**"، الذي يحتاج إلى مزيد من البحث والتنقيب خصوصًا على مستوى المغرب الأوسط، إذ لم يحظ هذا التخصص بالدراسة الشاملة والدقيقة، حيث اقتصر بعض الباحثين على دراسة شخصيات فقهية، أو علم من العلوم، أو التطرق إلى الصراع المذهبي، ومن ثَمَّ الخوض في الخصائص المذهبية لكل توجه. كما أنّ بعضهم لم يفكك الحركة الفقهية، فأعطى لبعض الفقهاء صفة مخالفة لواقعهم الفقهي وتوجههم الفكري، مع إهمال -أيضًا-الواقع الاجتماعي لهؤلاء الفقهاء من حيث الحياة اليومية لهم وعاداتهم ومعيشتهم، وهذا دون إهماله الدراسات الجادة التي تناولت موضوع الحياة الفقهية ببلاد المغرب عمومًا. أراد الباحث أيضا أن يدرس الجانب الفقهي الذي أهملته الدراسات الاستشراقية التي ركزت بالأساس على الحركة الصوفية، وربما أخلطت بين الحركة الفقهية والتصوف، فبرز الفقه كعنصر هامشي عند دراسة الحياة الثقافية لديهم، حينما تمّ التركيز على موسوم التصوف، وقد سايرهم في هذا الطرح عدد من الدارسين لوقائع الحركة الثقافية في بلاد المغرب.

أجاب عن بعض المسائل التي لم يفوت عدد من الباحثين طرحها والاشتغال عليها، وقد بقيت هذه المسائل تفرض نفسها على كل صائل في هذا الشأن. فمسألة تحقيب الحركة الفقهية وبداياتها ببلاد المغرب، وموقع المغرب الأوسط فيها تحتاج إلى إضاءات، ومسألة التوجه المذهبي لهذا المجال الواسع منذ نهاية الفتح إلى قيام الدويلات المعروفة، والعلاقة بين المتصوفة والفقهاء، ودخول الأشعرية إلى بلاد المغرب، ودور فقهاء المغرب الأوسط في ذلك. بالإضافة إلى التنقيب عن دور فقهاء المغرب الأوسط في المجال السياسي. هي كلها مسائل شغلت باله وحاول توضيحها، وقد كان الباحث يهدف من خلال ذلك فتح مجال البحث في التاريخ الفكري الثقافي لبلاد المغرب الأوسط، ومنه الدراسة تاريخ التشريع لهذه المساحة الواسعة التي تعتبر بجاية حاضرتها الشرقية وتلمسان حاضرتها الغربية، حسب تقدير البكري منذ القرن (٥هـ/ ١١م)، وهو المجال الواقع بين مدارس فقهية مالكية، إفريقية شرقا وأندلسية وفاسية غربًا، لكن

موقعها الثقافي الفكري لم يتم التطرق إليه إلا باحتشام وبإشارات عابرة، ممّا جسد صفة الهامشية لهذا المجال الفسيح. فكان يروم لهذا العمل أن يصير أرضية انطلاق لأبحاث، وبنية لمواضع تاريخ الفقه والتشريع بالمغرب الأوسط خصوصا، وعموم بلاد المغرب. وقد حرص على الالتزام بالشروط المنهجية المعتبرة في بناء البحث، واعتمد في ذلك خطة العمل للإجابة على التساؤلات.

محتويات الأطروحة

وقصد الجواب عن جملة الإشكالات المبيّنة أعلاه اعتمد خطّة بحث تقوم على التدرج والانتقال من مرحلة لأخرى لأجل السيطرة على الموضوع الواسع، فقد قُسّمت الخطة إلى مقدمة لتوضح الفكرة وفق إشكالات يفترض الجواب عليها بمنهج بحث تاريخي رصين، ووفق مصادر ومراجع ذات قيمة بالنسبة للبحث. ومع المقدمة أربعة ابواب كل باب تمّ تقسيمه إلى فصول لتوضيح المسائل.

تحدث في **الباب الأول** عن نشأة الحركة الفقهية في بلاد المغرب عمومًا ومظاهر نشاطها من نهاية الفتح إلى نهاية القرن ٦م/١٢م، وإذا كان هذا الباب يدرس عموم بلاد المغرب، فإنّ الهدف كان التأسيس للفقه بالحديث عن الأرضية التي انطلق منها ليصير فيما بعد عصب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا شكّ أنّ الدراسات قدمت بعضًا من ملامح الحركة الفقهية في هذا الإطار الزماني، ولكن منهج الموضوع يقتضي مراجعة ذلك، خصوصًا إذا علمنا بأنّ مجالاً واسعًا – بلاد المغرب– لم يعط حقه من البحث والتدوين لتاريخ التشريع في العصر الوسيط، فتحدث عن تاريخ التشريع ومراحله، واجتهد في تحديد الموقع لبلاد المغرب ضمن مراحل التشريع، ثمّ ذكر اختلاف الناس في توصيف ذلك، وقدم بدائلاً لطروحات جديرة بإثبات نظرة تشريعية تتفق مع بعض وتختلف مع آخرين. كما تتبع في هذا الباب الخريطة المذهبية التي تواجدت في هذا الإطار الزماني ببلاد المغرب وأشار إلى العوامل المتحكمة فيها والمؤثرة عليها، وتتبع دخول المذاهب العقدية منها كالاعتزال والتشيع والطوائف غير السنية كالظاهرة البرغواطية. ثمّ تحدّث عن دخول المذاهب السنية إلى بلاد المغرب العقيدية منها أو الفروعية، وناقش أسباب رسوخ المذهب السني ببلاد المغرب، كما ركز على المذهب المالكي والآراء المتداولة بشأن أخذ أهل المغرب بالمذهبية المالكية دون غيرها، وهذا دون إغفال المذاهب التي سبقت ترسخ المالكية. والأكيد أنّ انتهاء بلاد المغرب إلى الأخذ بالمذهبية السنية وفقه مالك تحديدا لم يكن على سبيل الصدفة أو السهولة، وإنّما ترسخ بعد صراع عنيف، وفي زمن غير يسير في ظل اختلاف مذاهب الأمراء وتعدد مشارب العلماء.

فأمّا بشأن السلطان ودوره فقد تجلى ذلك من خلال تتبعّه للدول التي قامت ببلاد المغرب – وليس كل الدويلات–وطبيعة المذهبية التي اتسمت بها ابتداء من قيام الإمارة الرستمية وكيف تعاملت مع تيارات مخالفة وفق توصيف ابن الصغير المالكي الذي أبان مصدره عن طبيعة العلاقة التي وجدت بين المذاهب على عهد الرستميين وحجم الحريات الفكرية والدينية التي وفّرها أمراء هذه الدولة حتى باتت ملجأً لكل نافر من سلطان أو راغب في أمان. وتمّ فيه أيضا الحديث عن مذهبية الحماديين والتحول إلى المذهبية المالكية، في وقت كان التشيع قد وجد منفذا منذ نهاية القرن ٣ه أيام قيام الدولة الفاطمية إلى أن قامت صنهاجة الشمال والجنوب باسترداد المذهبية المالكية، وقد توصل الباحث إلى أنّ ترسيخ المالكية بدولة بني حماد قد كان حافزًا لإخوانهم الصنهاجيين الزيريين تحديدا في التجنّد وراء المالكية والانتصار لها.

ثمّ ساق الحديث عن العلاقة بين الأمراء المرابطين والفقهاء المالكية وغير المالكية، وتفحصت مسألة تمسك المرابطين بالفروعية المالكية وإلى أي مدى أمكن صحة الدراسات فيما وصلت إليه من اعتبار المرابطين دولة فروع وانعدام فقهاء الأصول؟ وتوصل إلى ضرورة إعادة قراءة التراجم التي غالبًا ما صارت تفند ما ذهب إليه البعض من القطع بفروعية المرابطين، كما أنّ تفحّص النصوص قد دفع إلى ضرورة مراجعة العلاقة بين الفقهاء والمتصوفة في زمن المرابطين، حيث يحتاج الموضوع إلى إعادة صياغة بالخروج عن الأحكام المفرطة إلى الاحتكام إلى جميع النصوص. وانتهى الباحث إلى سرد الوقائع المذهبية زمن الموحدين الذين لم يستقروا على مذهبية واحدة، ممّا جعل عقول الباحثين تختلف أحكامها على القائمين على الدولة الموحدية بين من يرى سطوة الظاهرية ومن يجزم بشافعيتها، ومن اعتقد بالمذهبية المالكية حينما اتبع أمراؤها موطأ مالك، ومن جزم بالتومرتية كتوجه رامه المؤسس وسار عليه البعض إلى زمن التنكر لموسوم المهدوية والعصمة لابن تومرت من قبل أحفاد عبد المؤمن بن علي الكومي.

خاض الباحث في رصد قيمه الفقه وتأثيراته في هذا العصر من خلال مجموع المسائل التي كانت تُدار بين عدد من الفقهاء، وقد دلّت مناقشاتهم على علو الهمّة –بالنسبة للفقهاء–البارزة من خلال الدفاع عن قناعاتهم المذهبية تجاه المسائل محل النقاش. ولا شك أنّ دخول التيارات العقدية والفقهية في المراحل الأولى إلى بلاد المغرب قد أفرز مثل هذه النقاشات، فارتقى بعضها إلى الصراع المذهبي، وبقي الآخر يحوم في مساحة الخلاف الفقهي المعتبر، وقد تناول الباحث بعض المسائل التي بيّنت حدّة النقاش والجدل وكان على رأسها موضوع خلق القرآن ومسألة النبيذ وشربه والخلاف في وضعية أرض المغرب. وهي مواضيع دلّت من وجهة نظر أخرى على حركية العلم والفقه تحديدًا ببلاد المغرب الإسلامي، ومواقف الفقهاء تجاه

مسائل شغلت بال العامة والخاصة، وأظهرت موقف السلطان وحرصه على الفصل في المسائل المناقش فيها، مع العلم أن حلقة الجدل بين العلماء لم تكن تسعها الجلسة والجلستان بقدر ما كانت تدار لأيام عديدة ويراسل فيها فقهاء في أقاصي البلاد.

وإذا كان الغرض من **الباب الأول** توضيح الخلفية التاريخية لموضوع الدراسة في الإطار الزماني لما بعد الموحدين، فإنّ الباب الثاني تمّ من خلاله رصد بنية الموضوع والعناصر المكوّنة له، وتتبع الأرضية التي كانت قاعدة صلبة لحركة الفقه في المغرب الأوسط. وكان أهمّ مكون وجب البحث فيه وإبرازه هو المجال الجغرافي الذي دار فيه نشاط الفقهاء، وترعرت فيه الحركة الفقهية، فكان الحديث عن بلاد المغرب الأوسط وحدودها والاستقطاب الذي شكلته هذه البلاد، حيث تتبع الباحث المصادر من خلال تقصي بعض العبارات الدّالة على جغرافية المغرب الأوسط، من حيث بروز هذا المصطلح أو من حيث البحث عن حدود ومجالات المغربين الأدنى والأقصى، ليستشف من خلالها حدود المغرب الأوسط، وربما وجد الباحث صعوبة في تلمس ذلك في المراحل الزمنية الأولى، فإنّ سهولة التقصي لما بعد الموحدين توافرت له، مع العلم بأنّه مارست المقياس السياسي في المراحل الأولى حينما تتبعت مناطق النفوذ لكل من دولتي الرستميين والحماديين، وإن كان هذا لا يروق للبعض فإنّ مقاييس التحديد للمجال تظل دومًا محل اجتهاد في هذه الحقبة. وتعزز ذلك بتتبع الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلاد المغرب الاوسط قصد إعطاء الدلالات على حدود المجال، ثمّ معرفة الواقع العام الذي شهدته بلاد المغرب الأوسط في فترة ما بعد الموحدين وهي مجال الدراسة.

ومن عناصر بنية الموضوع الحديث عن هياكل الدرس والتعليم ببلاد المغرب الأوسط، فبقدر وفرة هذه المؤسسات وانتشارها عبر المساحة مجال الدراسة، وذكر تعداد القائمين عليها من الأئمة الفقهاء الأعلام، أو الرواد إليها من طلبة حملة الأقلام، أو الراعين لها من نخبة المجتمع ذوي السلطان والأحلام، كل ذلك قدّم رؤية موضوعية يمكن من خلالها رسم معالم الحركة العلمية والفقهية تحديدًا لبلاد المغرب الأوسط، وإذ لم يجد دراسة موضوعية جادة حول المؤسسات التعليمية والمناهج التربوية لبلاد المغرب الأوسط سوى النزر القليل، فإنّ الاستناد إلى اجتهادات البعض ممن تحدّث واختص بمجال المغربين الأدنى أو الأقصى، يمكن إسقاطها على واقع المغرب الأوسط بالنظر للرابطة التاريخية والعلمية بين مجالات بلاد المغرب، بالإضافة إلى احتواء هذه الاجتهادات على ومضات وإشارات دالة على هياكل الدرس في المغرب الأوسط. وهكذا كان هذا الفصل من الباب الثاني يقوم على تقديم وإحصاء هذه المؤسسات وأدوارها وطبيعة النشاط الذي أنيطت بها عبر العصر الوسيط، وأثرها في تكوين طبقة من الطلبة الدين صاروا بمرور الزمن علماء نشطوا في هذه المؤسسات المختلفة العدد والشكل والحجم.

أما **الفصل الثالث** من هذا الباب المختص ببنية الحركة الفقهية في المغرب الأوسط فقد ناقش فيه الصّلات العلمية، وكان التركيز على أثر الرحلة العلمية التي اتّخذت اتجاهها من المغرب الأوسط نحو حواضر العلم والأماكن المقدسة، وربما كانت الصلات الأولى تقع بين المغرب الأوسط وبلاد إفريقية والمغرب الاقصى في الدرجة الأولى، ثم نحو بلاد الأندلس ومصر كمرحلة ثانية، ثمّ إلى الحجاز حيث الحج وإلى العراق وبلاد الشام قصد الزيارة والاستزادة من العلوم، ثم العودة إلى المغرب الأوسط لأجل تنشيط الحركة العلمية والدينية. وكان من خلال الرحلة العلمية ورود العديد من الأفكار والآراء ذات البعد الفقهي أو العقدي، كما وفد من باب الرحلة المصنفات الفقهية وغيرها، فوفّر ذلك سبيلاً آخر اطّلع من خلاله طلبة المغرب الأوسط على ما كان يروج من اجتهادات، وعموما فإنّ فنّ الرحلة وما ترتب عنها من إجازات علمية، والدخول في سلسلة الرواية بالنسبة لفقهاء المغرب الأوسط قد أبان عن ذلك التلاقح والتأثير الذي رسم العلاقة بين مجالي المشرق والمغرب، وقد رصد في هذا الشأن عددا من الفقهاء الذين كانوا يقومون بالرحلة، وقصد بذلك توضيح الدور والمكانة التي حازها هؤلاء الفقهاء في بلادهم أو خارجها.

أما **الفصل الرابع** من هذا الباب فجاء تبيانًا للقائمين على الحركة الفقهية بهذا المجال، وتمّ فيه رصد الفقهاء الذين قاموا على العلوم والفقه تحديدًا، وحاول تصنيف هؤلاء الفقهاء حسب أبرز التخصصات التي امتازوا بها. وقد كان الاطلاع على أكبر عدد من المصادر لأجل استجلاء هذا المقوّم من أهم العوامل التي مكنت الباحث من تقصي اهتمامات الفقهاء، ومن معرفة ما كان بهذه المساحة التي عدّت معبرا مهمّا لرحلة الفقهاء نحو المشرق أو وجهات أخرى، والتعرف على الأدوار التي لعبها هؤلاء بفضل تخصصاتهم، كما أعطت عملية رصد أصناف الفقهاء الوجه الحقيقي لما كان يجول بالمغرب الأوسط من علوم ومصنفات ومعرفة مناهج العلماء. وبالإضافة إلى دراسة توجهات الفقهاء وتخصصاتهم كان من اللازم الاطلاع على أحوالهم ويومياتهم وعلاقاتهم مع الأسرة والمجتمع وفيما بينهم، سواء في حالة الرخاء أو أيام العسرة، ومواقفهم من السلطان وأيام السلم ووقت الحرب. وقد أبان البحث عن واقعهم وعلاقاتهم الاجتماعية على الجانب الآخر للفقهاء، ليس في حلق الدرس وإنما في البيت والسوق ومع عامة الناس وخاصتهم.

أما **الباب الثالث**، فقد اختص بدراسة نشاط الحركة الفقهية ومظاهره، حيث حاول الباحث إبراز ثلاثة مؤشرات رآها تفي بالغرض، بغض النظر عن أهمية مؤشرات أخرى التي تحمل من القيمة ما يمكن أن تفرز هذا النشاط وتلك المظاهر. وكان أول مظهر هو تسليط الضوء على الرحلة العلمية والنتائج التي انجرّت عنها. فتحدّث عن طرق انتقال العلوم، وركز على ما صاحب الرحلة من إجازات علمية واستدعاءات قام عليها

الفقهاء كطريقة للتواصل العلمي، ثمّ شرح الوجهات التي اتخذتها رحلة علماء المغرب الأوسط إلى حواضر بلاد المشرق والمغرب، وأشار إلى تلك الأعداد الهائلة من الطلبة والعلماء الذين اتخذوا الرحلة سبيلا لتحقيق الغرض العلمي وتحصيل الفنون، وأشار من خلال ذلك إلى مجموع المشايخ والمدارس ذات التأثير، والمناهج التي عمل على جلبها المغاربة سواء في العلوم النقلية أو العلوم العقلية، وما هي الافكار التي تداولها طلبة المغرب الأوسط النجباء بالبلاد التي رحلوا إليها.

ولابد من الإشارة إلى أنّ الرحلة العلمية التي انطلقت من المغرب قد قابلتها في المراحل الموالية رحلة أخرى من أعلام الحواضر الإسلامية، حينما وفد هؤلاء على حواضر المغرب الأوسط يرومون أخذ العلوم، والاستفادة من المشايخ الذين كانوا متوافرين، وقد كان ذلك بمثابة رد جميل حيث أخذ الوافدون عن فقهاء المغرب الأوسط، ولا شكّ أنّ اللقاء قد خلّف العديد من النتائج، كان في مقدمتها ثراء حلقات النقاش بين الوافدين وأصحاب الأرض، مثلما جرت المراسلات بين الطرفين حول مواضع بقي النقاش فيها محتدمًا مدّة من الزمن مثل النقاش المغيلي – السيوط، أو جدل التلمسانيين والتونسيين.

أمّا المظهر الثاني للنشاط الفقهي فتمثّل في تلك المدرسة الفقهية التي خلفها نشاط العلماء ببلاد المغرب الأوسط، حينما صارت كل حاضرة منه تزخر بالفقهاء الذين التفّ حولهم الطلبة يرتشفون من معينهم مختلف العلوم والفنون، وكان منها الفقه الذي عُدّ عميد التخصصات عصرئذ. ولجأ الباحث في ذلك أولاً إلى رصد حواضر المغرب الأوسط والتعريف بالقيمة الطبيعية والتاريخية للمدينة، فقام بجرد معظم الحواضر ذات الشأن في تلك الفترة، وكان القصد تقديم المعطيات على المدرسة الفقهية التي نبتت بالحاضرة، والتوطئة لها بتوضيح ملامحها. ثمّ لجأ إلى الحديث عن الأثر الفقهي لتلك الحواضر. وقد قسمها إلى حواضر أساسية مؤثرة مثل تلمسان وبجاية والجزائر وقسنطينة، وأخرى ثانوية لم تصل إلى درجة الحواضر الرئيسية، ولكن تأثيرها على الحركة الفقهية بات واضحًا، وعناية أهلها بالفقه والفقهاء فاق الظنون. ولم يكن علماؤهم أقل شأنا من علماء الحواضر الرئيسة، بل كثيرًا ما كان هؤلاء في مصاف العلماء ذوي النباهة والفضل. وكان الهدف إبراز القيمة الفقهية لحواضر المغرب الأوسط وتحديدًا بجاية وتلمسان وما بينهما من الحواضر، باعتبار أن البكري قد حدد سالفًا حدود المغرب الأوسط فيما بعد القرن ٦هـ/١٢م، فخاض في تتبع مسارات فقهائها من حيث دراستهم وتتلمذهم ورحلاتهم، وذكر بعض إنتاجهم الفقهي، وسجالاتهم مع العلماء الآخرين، وقد انتهى الباحث إلى أنّه بالفعل قد وجدت مدرسة فقهية لها توجهها داخل المذهب المالكي من حيث تأثير فقهائها وغزارة مصنفاتها، وقوة طرح علمائها بالمقارنة مع العلماء الآخرين.

وتبرز عناية علماء المغرب الاوسط بالفقه ونشاطهم في هذا الشأن من خلال العناية بالتصنيف الفقهي، ولذا لم يتوان الباحث في اقتفاء أثرهم في شأن التدوين الفقهي، وقام بجرد مؤلفاتهم في شتى ميادين المعرفة العلمية، النقلية منها والعقلية، فذكر عنايتهم بأمهات التصانيف في المذهب المالكي، وأشار إلى أهم خصائص التأليف لدى هؤلاء، وانتهى إلى ذكر نماذج من هذه التواليف، قصد إعطاء أمثلة حية على النشاط الفقهي والعلمي الذي جسّد دور المدرسة الفقهية بالمغرب الأوسط. ولا عجب أن نجد عنايتهم بعلوم عقلية تضاهي عنايتهم بالعلوم النقلية، وتنافس فقهاؤهم في العقائد والفرائض والحديث والكلام والمنطق والتدوين الصوفي، مثلما كانت عنايتهم في الفقه فروعه وأصوله. ورغم أن علماء المغرب عموما قد عُرف عنهم الحفظ وإهمال الكتابة، إلاّ أنّ ما وصل من خلال المخطوطات يحتاج إلى جهد جماعي يمكن من خلاله أن الوصول به إلى استخراج المكنون، وتحقيق المخطوط وفرض رؤى باتت لدى البعض رصيدًا مهملاً عند علمائنا وجب أن نبعثه ونحافظ عليه.

أما **الباب الرابع** فقد اعتنى فيه برصد جهود فقهاء المغرب الأوسط، وأثرهم وأدوارهم في الحركة الفقهية، وعموم ميادين العلم. وقد قسّمه إلى أربعة فصول، فتحدثت في الفصل الأول عن أثرهم في منهجية الفقه أو دورهم في انتقاء المناهج التي سلكها فقهاء العصور في مجموع الحواضر الإسلام، فتحدث عن مساهمتهم في مجال الأصول -أصول الفقه تحديدا دون إهمال أصول الدين-وكان قصده الإجابة على عدد من السؤلات التي شككت في جهود علماء المغرب الأوسط في مجال الأصول، بل لجأ بعضهم إلى نفي العلوم بحواضر المغرب الأوسط، واعتبارها مناطق قاحلة من العلوم ضاربة بكلكلها في الجهالة. وكان من بين الملاحظات التي تمّ التركيز عليها وعمل على توضيحها هي الطريقة المعتمدة في بلاد المغرب الأوسط في مجال الأصول بين طريقة الفقهاء أو طريقة المتكلمين، ولا شك أن منحى المتكلمين كان هو المنتشر والمؤسس بهذا المجال، ولكن الإشكال الذي فرض نفسه هل كان ذلك على منحى المتقدمين أو المتأخرين؟ وقد كان دور أعلام المغرب الأوسط في ذلك كبير حينما قاموا بالتأليف فيه مثلما فعل الشريف التلمساني. كما تمّ الخوض في الحديث عن فقه المقاصد والقواعد الفقهية والفروق الفقهية التي كان لعلماء المجال المدروس كبير الأثر فيه بما يبيّن قيمة حواضر الفقه بالمغرب الأوسط، وإذا كان للمقري الجد (ت. ٧٥٩هـ/١٣٥٨م) سبق في التأليف في القواعد الفقهية التي صاغها في أزيد من ألف ومائتي قاعدة، وتبعه في ذلك الونشريسي حينما ألّف في القواعد مؤلفا تداوله الناس سمّاه " إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك"، والذي اعتبر بمثابة تلخيص لكتاب المقري الجدّ، فإنّ دور فقهاء آخرين كان جليلاً حينما درّسوا الفقه وأصوله، وتخرّج عنهم من الطلبة من كان له فضل عظيم في مجال المقاصد أمثال أبي إسحاق

الشاطبي(ت٧٩٠هـ/١٣٨٨م) الذي عدّ من رجالات هذا التخصص بلا منازع، وهكذا يبدو جليًا التأثير المغرب أوسطي على فقهاء الحواضر المجاورة حينما تتلمذ طلبتهم على مشايخ المغرب الأوسط كتتلمذ الشاطبي على فقهاء تلمسان.

أما في **الفصل الثاني** من الباب الرابع فقد أشار الباحث فيه إلى ظاهرة الجدل كوجه من أوجه التعاطي العقلي بين فقهاء المغرب الأوسط، وهي تنبه على الدور الذي تقلده هؤلاء الفقهاء بما يبرز قيمتهم وأدوارهم الراقية. فقام بتعريف هذا العلم ودواعيه والموقف منه. ثم خاض في العوامل المساهمة في تباين الرؤى واختلاف الوسيلة، من بعدها اختلاف الأحكام، ووجد بأن دور فقهاء المغرب الأوسط قد تجلى بشكل واضح من خلال هذا المعطى، وصارت الفتاوى تجاه عدد من القضايا التي شهدت جدلا تبرز قيمة الفقهاء ومدى مساهماتهم في مجال الجدل.

وظهر من بين العوامل المساهمة في الاختلاف والجدل تمسك المغاربة بمنحى التقليد رغم هبوب نسمات الاجتهاد، ومحاولة البعض من الفقهاء الخروج من دائرة التقليد إلى دائرة إبداء الرأي دون التقيّد بالمذهب، وهذا ما أثار ضدهم أهل التقليد. وكان من المسائل التي تمّت مناقشتها أيضًا تلك العوامل المساهمة بصفة مباشرة في تباين منهج التفكير والفتوى، التي أفرزت من وُصف بالتقليدي الفروعي ومن وصف بالأصولي، وبين من أعطى حرية للعقل وتمادى في توظيف المنطق والكلام، ومن تقيّد بالمنقول وتوقف عن توظيف الاجتهاد داخل المذهب أو خارجه. كما أنّ الانضباط بمسألة عمل أهل المنطقة التي ترعرع فيها الفقيه، أو برزت فيها المسألة مدار النقاش، قد تركت آثارها على منحى الفقهاء وطبيعة الفتوى، ولا شك أن اختلاف البيئات قد ساهم بشكل مباشر في تباين الفتاوى والمناهج، فوقع بذلك الجدل، وازدادت حدّة النقاش التي كانت تبرز من حين لآخر على شكل مصنفات فقهية أو عقدية أو غيرها من أنواع العلوم المدوّن فيها.

كان من جملة المسائل التي اتخذها الباحث نماذج للتحري في الموضوع مسألة الاجتهاد والتقليد في نظر فقهاء المغرب الأوسط، وذلك حينما خاض الناس فيمن يحق له الاجتهاد، وهل وجد في بلاد المغرب وفي العصور المتأخرة من وُصف بالمجتهد، وهل يُقصد بالمجتهد ذلك الذي تكون له آراء داخل المذهب، وهنا طرحت مسألة أخرى وهي موقع ابن القاسم من الاجتهاد والتقليد؟ فمنهم من اعتبره مجتهدا، ومنهم من أصرّ على اتباعه المذهب المالكي رغم بعض الخلافات بينه وبين صاحب المذهب. وتناقش الفقهاء حول مسائل جعلت بعضهم محل الغضب من قبل الأمراء أو عموم الناس كالموقف من الخوض في الكلام وفي المنطق أوفي الفلسفة، وهي توحي بما كان قد وقع زمن المرابطين تجاه مسألة الأخذ بالأشعرية، ومدى اعتبار منهج القائمين عليها أهل رشاد وهداية أم أنّهم أهل فساد وغواية؟ وهو السؤال الذي كان قد طرحه الأمير المرابطي على الفقيه ابن رشد الجد (ت.٥٢٠هـ)، وقد كانت هذه المسائل من العلوم الوافدة على بلاد المغرب والأندلس، والتي أثارت ضجّة كبيرة دفعت بالفقهاء إلى تداولها، وربما دام بعضها مدة طويلة، بالإضافة إلى مسائل أخرى التي قد تكون ميدان بحث مستقبلاً.

أما **الفصل الثالث** من هذا الباب فتتبع فيه الباحث الأثر الاجتماعي للفقهاء بالمغرب الأوسط، حيث شكّل هؤلاء الأعلام المرجعية الفاعلة لمجتمعاتهم، وكانت المسائل التي تستعصي على العامة أو حتى على الخاصة كالأغنياء والأمراء يُرجع فيها إلى هؤلاء الفقهاء لأجل البث فيها بما يضفي على سلوكات الجميع نوعا من الشرعية والقبول النفسي والاجتماعي. وقد تمّ تناول هذا الاهتمام من زاوية التطرق إلى النوازل ودور الفقهاء في التوجيه من خلالها، كما تمّ التركيز من خلال ذلك على بعض النوزال الكفيلة بإبراز الدور الاجتماعي للفقهاء، لأنّ محاولة الخوض فيها وإبراز قيمتها قد اشتغل عليها مجموعة من الباحثين، وأبانوا عن الشيء الكثير منها، ولكن الحديث عن أعلام المغرب الأوسط يتطلب المزيد من تسليط الضوء على ممارساتهم الاجتماعية في ظل النوازل وأثرها على المجتمع بكل فئاته وأطيافه. فتطرق الباحث إلى عدد من القضايا النوازلية التي مارس عليها فقهاء المغرب الأوسط فقههم وأظهروا مناهجهم في تحقيقها والإجابة عنها، فظهر من خلال ذلك فهمهم لواقعهم، وسقطت جواباتهم عليها بردا وسلاما، ولقيت من القبول ما جعلهم مصدر تشريع، وملجأ السائلين من أقاصي الأرض - كسؤال ابن لب الأندلسي للتلمسانيين- فضلاً عن أطياف مجتمعاتهم.

ومن المسائل النموذجية التي ناقشها الباحث في هذا الشأن يحضر الموقف من أهل الذمة الذين كانوا يشكلون طيفًا اجتماعيًا بارزًا، وقد تمّ التركيز على إحدى النوازل الخاصة بأحد فقهاء المغرب الأوسط وهي نازلة يهود توات التي شكلت نقطة خلاف واضحة بين فقهاء المغربين الاوسط والأقصى، وظهر انتصار المغيلي والسنوسي ومن خلالهم مدرسة تلمسان على حساب مدرسة فاس التي مثلها الفقيه العصنوني ومن حالفه فيها. وقد انتهت النازلة بتأديب اليهود وإذلالهم. كما تحضر مسألة اجتماعية غاية في الأهمية شكلت حراكا فقهيا وفكريًا كبيرًا مدة من الزمن، وهي مسألة الشرف وثبوته، ولأهميتها على المستوى الاجتماعي فإنّ صدى المسألة لم يكن لينفرد به المغرب الأوسط فحسب، بل تردد في كثير من حواضر بلاد المغرب، وخاض فيها فقهاء تونس وفاس وغيرهم. كما أن الموقف من بعض السلوكات التي مسّت بصفة مباشرة مسائل التشريع قد حرك في بعض الفقهاء الغيرة على الدين، فنهضوا يبينون لناس أخطارها وحجم العقوبات اللازمة في شأنها، كما أنّ بعض الأعمال التي تدخل في نطاق التصوف وسلوك الزهد كالاجتماع على القرآن، والاحتفال بالمولد النبوي الشريف، وزيارة الاضرحة

وما يقع بشأنها، وغيرها من المسائل ظلّت عالقة ومصدر نقاش بين الفقهاء، كان من الواجب توضيحها وتحديد الموقف تجاهها.

أما **الفصل الرابع** من هذا الباب فقد تطرق فيه الباحث إلى الحديث عن الدور الذي قام به فقهاء المغرب الأوسط في المجال السياسي حينما قدّموا رؤاهم ومواقفهم تجاه بعض القضايا التي شغلت بال الامراء ونخبة الفقهاء. وحاول قبل ذلك توصيف العلاقة بين الفقيه والسلطان ببلاد المغرب الأوسط، باعتبار مكانة المنصبين ودورهما في تحريك المجتمع وتسييره، هذه العلاقة التي كانت تتسم في هذا العصر في الغالب بالودّ والتكامل، ولكن لم يمنع هذا من وجود النفرة من بعض الفقهاء وسوء المعاملة من كثير من الأمراء، ولذا فإنّ رصد العلاقة بينهما أظهر الازدواجية في تعامل عدد من الفقهاء تجاه السلطان والعكس صحيح. ولئن كان هذا التوصيف للعلاقة بين الفقيه والسلطان توصيفا قاصرا على توضيح العلاقة على حقيقتها، فإنّ الهدف كان وضع توطئة لتبيان مدى عناية بعضهما ببعض، وأن دراسات الباحثين قدمت ما يمكن أن يشكل نبراسا يكشف عن خبايا العلاقة بين السلطان والفقيه في المغرب الإسلامي.

وعرّج الباحث الحديث عن التجارب السياسية، وإسهامات فقهاء المغرب الأوسط في موسوم السياسة الشرعية، وهو الهدف من الدراسة لتوضيح قيمة فقهاء المغرب الأوسط، وقد تناول الموضوع من جانب طرح الرؤى السياسية التي ساقها هؤلاء الفقهاء من زوايا مختلفة، فأشار إلى محاولات المغيلي في بلاد السودان الغربي وعلاقاته مع ملوكها، وكيف سطر منهجا سياسيا لهؤلاء الملوك، كما أشار إلى الوصايا التي قدمها أبوحمو موسى الزياني لولده، وهو يبيّن له سلوك الملك والخطوات التي من الواجب اعتمادها من خلال كتابه "واسطة السلوك". وتحدّثت الأطروحة عن مواقف الونشريسي من خلال كتابه "الولايات ومناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية"، بالإضافة إلى مواقف كل من عبد الرحمن بن خلدون الذي يؤسس من خلال مقدمته ومن خلال مصنفه " لباب المحصل في أصول الدين" للسياسة الشرعية، والثعالبي من خلال رسالته في الجهاد وهو يستشرف الوضع في الأندلس وبلاد المغرب رغم ميولاته الصوفية، وابن مرزوق من خلال حديثه عن الإمامة والخلافة في مسنده، والسنوسي وغيرهم من فقهاء المغرب الأوسط.

أمّا المنهج فإنّ الموضوع يندرج ضمن الدراسات التاريخية رغم ما فيه من تداخل مع بعض الاختصاصات، ولذا كان اعتماده على رسم منهج تاريخي لاستقراء وتحليل وقائع الحركة الفقهية في بلاد المغرب الأوسط تحديدا، وتطلب منه هذا المنهج جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع من قريب أو بعيد، من مصادرها المخطوطة الدفينة أو المطبوعة المتداولة، وقام بتوثيقها توثيقًا تاريخيًا محكمًا من حيث ذكر مؤلفها ومكان تواجدها، ومن خلال هذا توفر لديه قدرًا من الوثائق والنصوص برزت في الموضوع، وكان يثبت صدقيتها ونسبتها لمؤلفها وقيمتها بالنسبة. ثمّ يقوم بتشريح هذه الأصول والمعلومات وتحديد المعنى الحقيقي، وتوظيفها وفق ما تحتاجه الدراسة معتمدا آلية التركيب والتحليل في محاولة لاستخلاص الحقائق من النصوص والروايات التاريخية، كما قام الباحث بالمقارنة بين النصوص ومقابلتها مع غيرها للتثبت من المعلومات الواردة فيها، ووضع الأفكار في نسق تاريخي يتناسب والعنصر محل الدراسة، مستعملاً آلية الاستدلال القائمة على الانتقال من القضايا المسلم بها إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، وفق ما لديه من وثائق.

وقد أسدى هذا المنهج خدمته للبحث في دراسة وأسباب الاختلاف والصراع الذي كان قائمًا. وباعتبار الموضوع يمس العلوم المؤثرة في الحقبة مدار الدراسة كالفقه وأصوله، والعقائد والحديث والتصوف والمنطق، فإنّ الضرورة اقتضت على الباحث الاطلاع على هذه التخصصات، ومحاولة معرفة المفاهيم التي توضحها، حيث لا يمكن فهم التاريخ والثقافة الوسيطيين، إلاّ بالرجوع إلى مثل هذه العلوم الخادمة لتاريخ الحقبة، فاعتمد عدّة مصنفات ودراسات متخصصة لمسناها في هذا الشأن. ولأجل السيطرة على الموضوع وفق هذه المنهجية جاءت دراسته في الباب الأول بتقديم تعاريف ومفاهيم ترتبط بالموضوع وتوضيح الخلفيات التي قامت عليها الحركة الفقهية بالمغرب الأوسط لأجل تسهيل الولوج إلى الموضوع، فقدّم بنية توضح الكثير من معالمه، ثم لجأ في الأبواب الموالية إلى صلب الموضوع بالشرح والتفسير، وكان يلجأ إلى توظيف المنهج الكمي لنفس الغرض قصد الاختصار والتوضيح أكثر، وكان هذا بإحصاء الفقهاء والمصنفات، ومجمل تخصصاتهم، والمناطق التي تواجدوا بها أو رحلوا إليها، كان هذا ضمن جداول وأشكال، كما اعتمد في سبيل هذا على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والشواهد الشعرية، ومقالات الفقهاء في ميادين شتى.

نتائج الدراسة

وقد انتهى الباحث إلى جملة من النتائج يمكن أن تفتح آفاقا مستقبلية ومنها:

- أن الفقه الإسلامي صار عاملا مهما في تشكيل الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لعموم بلاد المغرب الإسلامي، ويعود تأثير هذا العامل إلى منتصف القرن الأول للهجرة، حيث تزامن وحركة الفتح التي قادها ثلة من الصحابة وكبار التابعين، فبيّنوا لأهل المغرب أصول الإسلام ومعالمه الكبرى، واستمر ذلك العمل مع الزمن إلى أن تمّ أسلمة جميع بلاد إفريقية والمغرب. ولم ينته القرن الثاني حتى ظهر من بين أبناء هذا المجال الواسع من حمل لواء العلم، وقام على شأن الفقه وتعليم ساكنة المغرب

الإسلامي، بعدما هاجر هؤلاء الطلبة إلى المشرق للتزود بالعلوم ولقاء مشيخة المشرق.

- وإلى غاية نهاية القرن الثاني للهجرة لم تأخذ بلاد المغرب بمذهب فقهي معين يمكن أن يشكل سيطرة تامة على هذا المجال، بل يسجل ذلك التعدد المذهبي العقدي (من سنية وخارجية وشيعية واعتزالية ومرجئة) والفقهي (إباضية وحجازية مالكية وعراقية حنفية وأخرى مندثرة). التي بقدر ما يؤاخذ عليها طابع الصراع ابتداء من القرن الثالث للهجرة إلى نهاية القرن الرابع منهى بشكل جلي، فإنّ صبغة التنوع المذهبي والحرية الفكرية والدينية باتت جلية شهدت عليها حلقات النقاش الفقهي والعقدي، ورعاية السلطة لهذا الشأن.

- ومن الضروري التأكيد على قضية حساسة وهي مسألة تحقيب الحركة الفقهية ببلاد المغرب، والتي لا يمكن ربطها بمراحل الفقه والتشريع التي مرّت بها بلاد المشرق، ففي الوقت الذي كانت فيه المذاهب الفقهية الأولى بارزة بالمشرق والتعمق في الفقه والاعتقاد عمودًا، كانت بلاد المغرب في مرحلة النشأة والتأسيس للفقه بحكم العناية بالفتح، ونشر الإسلام أفقيا، ولم تكن مراحل وأدوار الفقه تتناسب وتلك الواضحة مشرقًا إلّا بعد القرن الثالث للهجرة، حينما راجت المدونة وتربع على عرش إفريقية والأندلس مذهب مالك.

- أمّا ما يخص المغرب الاوسط فعلى الرغم من موقعه الحساس المتوسط للمغرب والأندلس، وعلى الرغم أيضا من اعتباره مركز أوّل دولة موازية للخلافة بالمشرق (الإباضية والإدريسية والسليمانية)، فإنّ الكلام عن الحركة الفقهية فيه، وإدخال رجاله ضمن طبقات الفقهاء شكل دومًا عائقًا بارزًا في سبيل توصيف الحركة الفقهية بهذا المجال، وقد كان نقص المعطيات وعدم إدراج المصادر لفقهاء المجال من اسباب الغموض التي وصفنا، ولا نجد سوى إشارات عابرة يمكن اعتمادها، وهذ ملاحظة لا يمكن أن تتعدى القرن الثالث للهجرة، أمّا بعد هذا القرن فإنّ الصورة تبدو واضحة، من خلال ما ألفه المالكية من كتب تراجم وطبقات، على غرار ترتيب المدارك للقاضي عياض، أو غيرهم من أصحاب المذاهب على منوال الإباضية. وأنّ الأعلام الفقهاء بحواضر المغرب الأوسط قد جلّت قدراتهم وفاعليتهم منذ ذلك الحين.

- لا يمكن إغفال مسألة النزاع المذهبي في المراحل الأولى لتأسيس المغرب الإسلامي، هذا الصراع الذي كان في المراحل الأولى (القرنين الثاني والثالث للهجرة) حول مسائل العقيدة بين مذاهب مختلفة، ثمّ تقلص بعد قرون إلى صراع داخل الاتجاه الواحد، أي بين المالكية والأحناف أو بين المالكية والظاهرية (بين القرنين الرابع والسادس للهجرة)، ثمّ تقلص ثانية (بعد القرن السابع) داخل المذهب المالكي، فظهرت لدينا مدارس داخل المذهب المالكي، مدرسة القيروان وإفريقية، ومدرسة الأندلس، ومدرسة فاس، ثم مدرسة المغرب الأوسط المتمثلة في حاضرتي بجاية وتلمسان ومشايخ ما بينهما من حواضر، ونعتقد أن المدرسة الأخيرة (المغرب أوسطية) كانت حاضرة بعد القرن السابع، وبكل معالمها من حيث الشيوخ الذين تلقوا العلوم المختلفة عن مشايخ المشرق والمغرب الإسلاميين، أو بفضل حركة التأليف في شتى العلوم العقلية والنقلية أو من حيث المناظرات والجدالات التي كان فيها لفقهاء المغرب الأوسط الشأن العظيم والخير العميم على طلبة حواضرهم أو على حواضر عموم المغرب والأندلس.

- ولا شك أن ظاهرة استجداء الفتوى من قبل فقهاء وطلبة المغرب والاندلس والمشرق من علماء المغرب الأوسط قد أظهرت مدى قيمة وعلو همة هؤلاء الفقهاء، فتتلمذ الشاطبي في تلمسان ورحلة التجيبي وتعلمه ببجاية ومراسلة ابن لب للشريف التلمساني، واعتراف القباب بالمناهج المتطورة في بجاية عكس فاس، وطلب الإجازة من السنوسي، وشروح مصنفات المقري الجد وتدريس ابن مرزوق بمصر والحجاز والشام، وغيرها من المظاهر العلمية تعطينا صورة صادقة عن قيمة هؤلاء الفقهاء، وتطور مناهج الدرس الفقهي لديهم، وتقف معالم دالّة على المنحى الفقهي المتميز لهؤلاء الفقهاء.

- تقدم نفس النصوص إشارات مفيدة عن سير العملية التربوية من حيث المناهج المتبعة في تلقين الطلبة على مستويات متنوعة، وأشارت إلى وجود التقليديين والمتأخرين، وسجلت النقاش الذي كان يدور بين أطياف الفقهاء الممارسين للدرس العلمي وكيف كان التباين في الرؤى بينهم، وهو ما نسجله بين فقهاء بجاية وتلمسان وفاس، واعتبرت بجاية ثم تلمسان في طور متقدم حسبما يلاحظ من كلام القباب لتلامذته وهو يتفحص الدرس العلمي في تلمسان.

- وتضيف المصنفات التي قام على تأليفها فقهاء المغرب الأوسط، والعناية بالشروح على الكتب المختصرة والقيام على اختصار الكتب الطوال، أو التي تحتاج إلى اختصار بقصد التبيان وتسهيل الحفظ للطلبة، برهانا على اجتهاد نخبة المغرب الأوسط في تزويد المدرسة المالكية، فاختصار كتاب الجمل للخونجي فيما يخص المنطق، والعناية بشرح مدونة سحنون، وواضحة ابن حبيب الاندلسية وتداول مختصر ورسالة ابن ابي زيد القيرواني في الفقه، وتأليف مفتاح الوصول من قبل الشريف التلمساني، وشرح مستصفى الغزالي، وحفظ مصنف ابن الحاجب وكتاب

القواعد لابن عبد السلام المصري في الاصول هي إشارات واضحة فيما يخص الحركة الفقهية النشيطة على مستوى حواضر المغرب الأوسط.

- ومن الواجب الإشارة إلى معطى لآخر يقف دليلاً دامغًا على نشاط الحركة الفقهية بالمغرب الأوسط وهو عناية ساكنة المغرب الأوسط بالعلم والتعليم، حيث ساهمت كل الطبقات في نشر التعليم والحث عليه بوسائلها المختلفة، وكان من أكبر المدعمين لمنحاها السلطة الحاكمة التي أعلنت حمايتها للفقهاء والمتعلمين، وساهمت في تشييد المدارس ودور العلم، وحفّزت مجموع الوافدين على حلق الدرس، وإذا كانت السلطة لا تقف في وجه مساهمة المجتمع في ترقية العملية التربوية، فإنّ مظهر العناية بالأوقاف، وتقديم الأعطيات والجرايات يعدّ مظهرًا قوي الحضور لمساهمة الأمير في التعليم، كما أن تعاطي العلم في جميع الأماكن من قبل الخاصة أو العامة في المساجد والأسواق والحوانيت والمساجد والمصليات قد أبان عن تلك الأهمية التي أولاها مجتمع المغرب الأوسط للعلم والعلماء.
- ومن أوجه العناية بالعلم والتعليم الرحلة في طلبه وخوض المغامرة في سبيل تحقيق المراد العلمي من قبل فقهاء المغرب الأوسط، سواء البحث عن السند العالي في الحديث أو تتبع الإجازة والتلقي عن الشيوخ مصنفاتهم، أو البحث عن المصنفات التي تزيد في اتساع أفق العالم بالرد عليه أو الطالب بالأخذ عن صاحبه، وقد كانت رحلة فقهاء وطلبة المغرب الأوسط تدوم فترات متباينة بحسب الطلب والعزيمة التي يوصف بها صاحب الرحلة، كما لا يمكن حصر تلك الرحلات في اتجاه معين، وإنّما كانت الوجهات مختلفة ومتعددة، مثلما أن حواضر المغرب الأوسط كانت هي كذلك محل اهتمام طلبة وفقهاء المغرب والأندلس وإفريقية، إذ كانت تشكل مراكز علم تهافت عليها الأعلام سواء زمن الاستقرار أو فترات الاضطراب. وهكذا فبفضل الرحلة ووفرة الهياكل التعليمية وعناية المجتمع والسلطان بالحركة العلمية عموما والفقهية خصوصًا برز في المغرب الأوسط أصناف من الفقهاء أصحاب التخصصات التي جسدت الحركة الفقهية بالمغرب الأوسط، وقامت على اكتاف هؤلاء الفقهاء نهضة علمية بارزة جلبت الانتباه، ونوعت المنتوج المعرفي. حيث ظهر الفقهاء الأصوليون والفروعيون والمناطقة والفرضيون والمحدثون والمتصوفة وغيرها من الأصناف المتخصصة التي انتمت إلى رقعة المغرب الأوسط.
- ومن الملاحظ أنّه أثناء توصيف الواقع الثقافي بالمغرب بالأوسط خاصة والمغرب الإسلامي عمومًا، اختلف الدارسون في إثبات حكم يعبرّ عن حقيقة الواقع من حيث الازدهار أو الانهيار، حيث اعتبر البعض بأنّ هناك مفارقة بين الثقافي والسياسي، إذ تميز الواقع السياسي وتبعه الاقتصادي بالانحلال والضعف والانقسام، في حين يبرز الجانب العلمي الثقافي كمعطى يتميز بالارتقاء والازدهار من حيث التأليف وعدد العلماء، واهتمام المجتمع بفئة العلماء، وبناء المدارس والمساجد وخزائن الكتب والعناية بالطلبة. وفي هذا الاتجاه انقسم الناس إلى مجموعتين، أولاهما اعتبرت العهد المريني والحفصي والزياني عهد الذروة للثقافة، باعتبار أنّها لم تكن محصورة في منطقة دون سواها، وأنها فترة فحول الفقهاء، أمثال أبي العباس الغبريني والأخوين ابن خلدون وغيرهما، في حين يذهب اتجاه آخر إلى اعتبار الواقع الثقافي سليلا للوضع السياسي، وانّ التدهور قد مسّ جميع مفاصل المرحلة دون استثناء، إلاّ ما قد يعتبر طرفة تاريخية للمرحلة نفسها، ومن هنا فلا يعتد بها. حيث عبّرت هذه الرؤية عن انتهاء عهد التجديد والابتكار، وعكف الناس ومالوا إلى الشرح والاختصار، وجمع ما تفرق عن السلف، وغابت أنوار الحداثة التي بدأت تشرق على أوربا. والحقيقة إنّه لا يمكن الفصل بشكل نهائي في الحكم عن المرحلة، ومع ذلك يمكن اعتبارها -الفترة الممتدة بعد ق٧ إلى ق٩ للهجرة- مرحلة امتداد لفترات سالفة مع ما يمكن تسجيله من اجتهاد بعض السلاطين في تحريك الواقع السياسي والعلمي، لعلو همتهم - أمثال أبي الحسن بفاس، وأبي حمو موسى بتلمسان - وكذا بعض العلماء الذين أظهروا اجتهاداتهم من جهة، كالشريف التلمساني وابن خلدون عبد الرحمن، مثلما أظهروا حنقهم على الواقع الثقافي الفكري من جهة ثانية، فقاموا ضده بالانتقاد، ولأجل التوجيه مع ما وجدوه من معارضة من قبل أقرانهم بالمغرب والأندلس. وعموما يتطلب هذا الوضع التريث أو المزيد من البحث والتحليل لإصدار أحاكم نهائية عن الواقع عصرئذ.
- يمكن إدراج ملاحظة أخرى ضمن العناصر المكوّنة لمدرسة المغرب الأوسط، من حيث البعد الصوفي الروحي والبعد العقلي المنطقي والبعد الأصولي الفقهي، حيث اتسمت بما اتسمت به المدرسة المالكية المغربية بعد القرن السابع للهجرة حينما أخذت بالجنيدية والأشعرية، لكن نضيف التقارب المالكي الشافعي، وما له من اثر على الحركة الفقهية، فبتفحص ترجمة أبي عمرو بن الحاجب – وهو أحد الأقطاب المالكية الأصولية - نحصل على أحد أهم مشايخه الذين تأثر بهم وهو أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الله الشاذلي الشريف الحسني العارف بالله (٥٧١-٦٥٦هـ) صاحب الطريقة الصوفية المنتشرة ببلاد المغرب والمشرق، إذ تشير المصادر إلى تتلمذ ابن الحاجب عليه وقراءته عن طريقه كتاب "الشفا في التعريف بحقوق المصطفى" للقاضي عياض، كما أخذ عن الشاذلي جملة من

الطلبة منهم العز بن عبد السلام وابن دقيق العيد وعبد العظيم المنذري وابن صلاح، وابن عصفور ومحي الدين بن جماعة، وكلهم أصحاب اتجاهات مالكية وشافعية. كما نجد الأثر الأشعري بارزًا على محيا الحركة الفقهية المغربأوسطية من خلال الأخذ بمؤلفات الباقلاني والجويني وغيرهما.

خَاتِمَةٌ

وعمومًا فإن القرن السابع وما يليه شهد بالمغرب الأوسط نهضة علمية وفقهية تحديدًا، تميز بالانفتاح على المدارس غير المالكية كالشافعية، كما تميزت ببعدها الصوفي الجنيدي المديني، والتحفت برداء العقيدة الأشعرية وفق ما قاله صاحب المتن ابن عاشر: في عقد الأشعري ومذهب مالك وفي طريقة الجيند السّالك.

لقد جاءت أطروحة الباحث غاية في الأهمية من حيث تطرقها إلى موضوع الفقه وارتباطه بالتاريخ، فشكل ذلك التداخل بين الاختصاصين عنوانًا مهمّا سيستفيد منه الباحثون والطلبة في التخصصين، كما أنّ التركيز على المجال الجغرافي المتمثل في المغرب الأوسط قد اعطى الموضوع تميزًا فريدًا بيّن من خلاله الباحث قيمة المجال وفقهائه ومجتمعه عبر العصر الوسيط. وحيث احتوت أطروحة الباحث على مواضيع غاية في الجدّة، فإنّها بذلك تعتبر مجالاً خصبًا للباحثين الجدد لأجل التوسع في البحث فيها، خصوصًا وأن الباحث اعتمد في بحثه المتميز على ازيد من (٥٠) مخطوط، و(٣٣٦) مصدرًا مطبوعًا، و(٢٥٠) مرجعًا بالعربية والاجنبية، كما فاقت الدراسات المعتمدة عدد (٢٤٠) دراسة بين رسائل وأطروحات وملتقيات ومقالات في مجلات مختلفة. وهذا ما جعل لجنة القراءة والمناقشة تشيد بالبحث وصاحبه، وتتمنى له مزيدًا من الجهد لإثراء مكتبة التاريخ برصيد إضافي يعلي من شأن البحث العلمي. وقد تمّ تتويج بالباحث بتقدير مشرف جدًا مع تهنئة اللجنة المناقشة.